قراءة موجزة في تاريخ الحركة الحقوقية التونسية والتحديات التي تواجهها راهنا

تتمتع الحركة الحقوقية في تونس بهامش كبير من الأسبقية التاريخية علي مثيلاتها في البلدان العربية والإفريقية . وكذلك الشأن بالنسبة للمنظمات والمؤسسات المدافعة عن حقوق الإنسان والمواطن , مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وفرع تونس لمنظمة العفو الدولية والمعهد العربي لحقوق الإنسان و منتدى الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها من الجمعيات المختصة , مثل الجمعيات النسائية وجمعية حقوق الطفل ومنظمة مناهضة التعذيب ومنظمة مناهضة عقوبة الإعدام وجمعية الفصل 19 للدفاع عن حرية الصحافة وحرية التعبير وغيرها من التنظيمات والتجمعات الحقوقية التونسية الرائدة في هذا الميدان وسنحاول في هذه المداخلة الوقوف علي الأسباب التي وفرت لتونس الشروط والظروف التاريخية والثقافية للتمتع بمثل هذه الأسبقية التاريخية كما سنحاول تتبع أهم المراحل النضالية التي مرت بها خلال العقود الخمس الأخيرة وما هي أهم الصعوبات و التحديات التي تواجهها راهنا ؟

وتعود هذه الأسبقية التاريخية , حسب تقديرنا , الي مجموعة من الأسباب المترابطة في ما بينها والتي تتفرع الي عدة ميادين من أهمها= أولا, عراقة ورسوخ منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في تونس ,,وثانيا , انتشار وتغطية المدارس والمعاهد التعليمية لكامل التراب الوطني ,, و ثالثا , تجانس النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع التونسي ,, ورابعا , تقاليد ضاربة في القدم في الجدل التشريعي والقانوني في البلاد التونسية تعود إلي تأسيس قرطاج ودستورها الشهير .

فأما عراقة المجتمع المدني التونسي فترجع إلي انتشار العمران الحضري والمدن في كامل جهات البلاد شمالا وجنوبا , شرقا وغربا ,, فشبكة المدن التي تتكون مثلا من قرطاج و قفصة وحضرموت {سوسة الآن)، و كركوان ودقة وتاكابس {قابس الآن) والجم وبلاريجيا ومكثر و زغوان وغيرها هي مدن سبقت وعايشت العصرين الفينيقي و الروماني قبل الميلاد أما شبكة المدن التي عايشت العصر الإسلامي الوسيط فتتشكل من القيروان والمهدية وتونس و صفاقس والكاف وباجة ونابل و قليبية ومدن بلاد الجريد و نفزاوة، توزر و نفطة وقبلي وجمنة ,,, ومع أن نسبة سكان المدن " بلاد المخزن" هي أضعف من نسبة سكان الأرياف والبوادي" بلاد السيبة " إلا أن ذلك لم يحول دون نشأة وترسيخ ثقافة وسلوك حضاريين رفيعين شملا كل أوجه الحياة الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية من عمران ومأكل وملبس وتنوع الحرف والصنائع والفنون والآداب وقيم التعامل الحضاري السلمي خاصة في معالجة الأزمات والصراعات التي تطرأ بين الأفراد والمجموعات

وفي دراسة بعنوان " الجمعيات في تونسُ دراسة حول الجوانب القانونية للنشاط الجمعياتي في تونس" نشرها الباحث رضا خماخم سنة 2006 يقول فيها = "يمكن التأكيد بالنسبة إلي تونس أن حضور مبدأ حرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات في الحياة السياسية و الاجتماعية قديم جدا ويعود الي قرون طويلة من خلال الجمعيات المائية التي عرفتها الواحات أو الجمعيات الخيرية والدينية والمهنية ، وهذا ما يعكس تجذ ر فكرة المجتمع المدني {المجتمع الأهلي) و عراقته ".

" ومما ترويه كتب التاريخ في ذكر مآثر علي باي الثاني وهو أحد بايات تونس في عهد الدولة الحسينية قيا مه منذ سنة 1775 بإنشاء ملاجئ للضعفاء والعجز المسماة " التكية" وقد خصص فيها قسما للرجال وقسما للنساء وأوقف عليها أوقافا نافعة,,كما عرفت بلادنا منذ القرن الثامن عشر إنشاء دور للمعاقين وأصحاب العاهات وقد كانت هذه الدور تسمي "الد منة" وتخصص لها الأموال وتحبس عليها الأوقاف ويختار من يشرف عليها من بين النزها ء والأمناء للقيام بعملهم تطوعا وهو نفس ما نشهده اليوم تقريبا في جمعيات المعاقين التي ينشط مسيروها وأعضاءها تطوعا" {نفس المرجع السابق)

" ويعود أول نص قانوني تونسي نظم كيفية ممارسة تكوين الجمعيات علي النمط الحديث إلي سنة 1888 حيث أصدر علي باي أمرا في الغرض بتاريخ 15 سبتمبر 1888 ورغم أن الأمر المذكور الذي اقتصرت أحكامه علي تسعة فصول{9) قد وضع الإطار القانوني العام لممارسة حق تكوين الجمعيات فقد سمح للتونسيين بإنشاء العديد من الجمعيات العلمية و الثقافية مثل الجمعية الخلدونية 1896 وجمعية قدماء الصا دقية 1906 والجمعيات الخيرية مثل التكايا 1905 وجمعية البر العربية بصفا قس 1913 والجمعيات الشبابية مثل المنظمة التونسية للشبيبة المدرسية 1931 والكشافة التونسية 1933 والجمعيات الفنية مثل الرشيدية1931 والجمعيات المسرحية مثل جمعية الرحاب التمثيلية 1910 وجمعية الشهامة بتونس والجمعيات الرياضية مثل جمعية الترجي الرياضي التونسي 1919 والنادي الإفريقي 1920 والنجم الرياضي الساحلي 1925 النادي الرياضي الصفا قسي 1928 " (نفس المصدر) كما سمح نفس الأمر المذكور بتأسيس أولي المنظمات النقابية بتونس فقد تم تأسيس أولي النقابات في تونس في غرة أكتوبر1924 (الكنفيدرالية العامة للعمال التونسيين) والتي أسسها محمد علي الحامي(راجع كتاب الطاهر الحداد " العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية")

ثم جاء أمر 6 أوت 1936 مقدما لأول مرة تعريفا للجمعية وواضعا شروطا لتكوين الجمعيات ولم يتعرض لتصنيف واضح للجمعيات عدا إشارته الي الجمعيات ذات المصلحة العامة وقد بقي العمل جاريا بأحكام هذا الأمر وظهرت في ظله العديد من الجمعيات ,,, وبعد أن أحرزت تونس علي الاستقلال في 20 مارس 1956 تم إصدار الدستور وقد جاء ناصا صراحة في فصله الثامن علي "أن حرية تأسيس الجمعيات مضمونة",,وبعد بضعة أشهر من إصدار الدستور صدر القانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 07 نوفمبر 1959 المتعلق بالجمعيات وهو القانون الذي استمر حتي قيام الثورة سنة 2011 وقد عرف هذا القانون تنقيحين ها مين= التنقيح الأول وقع في 02 أوت 1988 والتنقيح الثاني أدرج بتاريخ 02 أوت 1992 وقد عرفت الجمعيات في تونس بعد الاستقلال تطورا كبيرا وقد بلغ عددها 7549 جمعية سنة 2000 وفي سنة الثورة 2011 وصل عددها إلي 9600 جمعية و في سنة 2021 تضاعف العدد ليصل إلي 24144 جمعية وهذا التطور الكمي الهائل يؤشر إلي أمرين علي الأقل= الأول يدل علي مدي حيوية وديناميكية الحركات الاجتماعية و ثرائها ونزوعها الطبيعي نحو التوالد و التكاثر, أما الأمر الثاني فيدل علي نوع من قصور مؤسسات الدولة في القيام بواجباتها وحسن إدارتها للمرافق العمومية . وقد توزعت الشبكات الجمعيا تية علي جميع ميادين الحياة الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية والثقافية من ذلك مثلا أن لنا 4777 جمعية ثقافية و2689 جمعية اجتماعية و 1807centre جمعية علمية و3029 جمعية رياضية و2502 جمعية تنمية و214 جمعية نسائية...) (إحصائيات مركز الإعلام والدراسات والتوثيق حول الجمعيات لسنة 2021 مركز IFEDA

وبعد كل هذه المعطيات الثرية و المتنوعة فلا غرابة إذن أن تلعب جمعيات المجتمع المدني دورا أساسيا في الحراك الثوري الذي عرفته تونس سنة 2011 , وخاصة كل من الإتحاد العام التونسي للشغل والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وعمادة المحامين. و اعتبارا لدورهم الحاسم في إنقاذ البلاد تمكنوا جميعا من إنجاح مفاوضات الحوار الوطني ووضع خارطة طريق للمصادقة علي مشروع الدستور الجديد للجمهورية الثانية وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية مكنت من إعادة بناء مؤسسات الدولة مما أهل رباعي جمعيات المجتمع المدني المذكورة من الفوز بجائزة نوبل للسلام لسنة 2014 وهو تتويج يدعو فعلا للفخر و الاعتزاز وسيبقي علامة ناصعة في تاريخ المجتمع المدني التونسي وفي تاريخ كل البلاد.

أما الميدان الثاني الذي لعب دورا أساسيا في نشأة وتطور الحركة الحقوقية في تونس فهو الميدان التربوي و المؤسسة المدرسية التي مكنت من إفراز نخب نيرة تتميز بحس نقدي رفيع وبروح وطنية عالية. والنظام التعليمي في تونس هو نظام قديم وعريق وفي العصر الإسلامي الوسيط نافست مدرسة القيروان مدارس الكوفة والبصرة وبغداد ودمشق شرقا كما نافست مدارس القرويين في المغرب وقرطبة وغرناطة في الأندلس غربا كما قام بعد ذلك جامع الزيتونة بمركزة النظام التعليمي إثر فقدان جامعة القيروان إشعاعها وألقها. وحسان ابن النعما ن هو الذي أسس جامع الزيتونة سنة 698 م وقام بتوسيعه عبيد الله ابن الحبحاب والي إفريقية الأموي سنة 732 م ويعتبر جامع الزيتونة أول جامعة إسلامية و أول جامعة في العالم من حيث التنظيم وتبويب مناهج التدريس , وفي رحابه تأسست أول مدرسة فكرية في إفريقيا أشاعت روحا علمية صارمة ومنهجا حديثا في تتبع المسائل نقدا وتمحيصا ومن أبرز أعلام هذه المدرسة مؤسسها علي ابن زياد وأسد ابن الفرات والإمام سحنون صاحب المدونة ومن مشاهير العلماء الذين درسوا فيها وتخرجوا منها ابن عرفة التونسي صاحب المصنفات وابن خلدون المؤرخ ومبتكر علم الاجتماع وسالم بوحا جب ومحمد النخلي ومحمد الخضر حسين الذي أصبح شيخ جامع الأزهر ومحمد العزيز جعيط وعبد العزيز الثعالبي والطاهر بن عاشور وأبو القاسم الشابي والطاهر الحداد والفاضل ابن عاشور وغيرهم كثيرون.

وفي سنة 1875 أسس خير الدين التونسي , المصلح والوزير الأول آنذاك , أول مدرسة ثانوية عصرية في البلاد التونسية وكانت البرامج التربوية المعتمدة فيها برامج متفتحة علي العالم ضمت الي جانب اللغة العربية اللغة التركية و الإيطالية والفرنسية والعلوم الصحيحة كالرياضيات والعلوم التجريبية كالفيزياء والكيمياء . أما المعهد العلوي فقد أ سسه علي باي سنة 1884 وانتشرت هذه المدارس العصرية في أهم المدن التونسية تخرجت منها أجيال متواترة من المتعلمين التحقت نسبة كبيرة منهم بالجامعات الأوروبية وعادوا للبلاد متحصلين علي شها ئد عليا في عديد الاختصاصات كالطب والهندسة والقانون وتدريس اللغات والآداب والعلوم والفنون والتقنيات وهكذا أصبح النظام التعليمي في تونس نظاما مزدوجا يشمل جناحا عصريا صادقيا وجناحا تقليديا زيتونيا فنتج عن ذلك نوع من المنافسة والصراع بين النخب العصرية منها والتقليدية وبرز ذلك بوضوح في المجال السياسي وفي قيادة حركة التحرير الوطني حيث انشق فريق خريجي الجامعات الأوروبية بزعامة المحامي الحبيب بورقيبة علي فريق عبد العزيز الثعالبي زعيم القيادات الزيتونية.

وعند الاستقلال قامت الجمهورية الفتية بتعميم التعليم اعتمادا علي ما جاء في نص دستورها في فصوله 5 ,6 ,7 ,8 التي تنص علي احترام الدولة للحقوق الأساسية للمواطنين ومن بينها الحق في التعليم وجاء نص القانون عدد 58 الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 1958 والمعروف أكثر باسم قانون محمود المسعدي(اسم الوزير الذي سنه) ليصرح بتعميم التعليم الابتدائي وبإ جبا ريته ابتداء من بلوغ عمر السادسة ووقع نشر المدارس في كامل ولايات الجمهورية وغطت شبكة المعاهد كل الجهات وقد اعتمد المسعدي علي المشروع الذي أعده الإتحاد العام التونسي للشغل سنة 1948 واقترح فيه اعتماد ثلاث شعب =شعبة "أ" وهي الشعبة الزيتونية , وشعبة" ب" وهي الشعبة المزدوجة عربي--فرنسي, (النظام الصادقي), والشعبة" ج" وهي الشعبة التي تتبع نموذج التعليم الفرنسي الصرف .

وفي سنة 1960 وقع تأسيس الجامعة التونسية لمركزة مؤسسات التعليم العالي وهكذا إشتمل نظام التعليم في تونس ثلاث مستويات = تعليم أساسي وهو إجباري لكل الأطفال ا لتونسيين ثم تعليم ثانوي يفضي إلي شهادة البكالوريا وهو مجاني لكنه ليس إجباريا وأخيرا تعليم عالي يفضي إلي الشها ئد العليا كالإجازة و الماجستير والدكتوراه .

وحسب آخر الإحصائيات لسنة 2020 | 2021, فقد بلغ عدد التلاميذ في الأساسي والثانوي 2.433.368 تلميذ ا وبلغ عدد المدرسين 169.419 مدرسا أما في التعليم الخاص فقد بلغ عدد التلاميذ 101.091 وبلغ عد د المدرسين 13.180 استاذا. أما في التعليم العالي فلتونس اليوم 13 جامعة من بينها جامعة افتراضية و تضم 253.029 طالبا تونسيا و1497 طالبا أجنبيا وتضم 203 مؤسسة جامعية

ويبلغ عدد الأساتذة المدرسين بالتعليم العالي في تونس{ من القارين والمتعاقدين) 22.080 مدرسا .

وهكذا نسجل مدي المجهود الكبير الذي بذلته وما زالت تبذله تونس دولة وشعبا في ميدان التربية والتعليم ويمثل هذا المجهود مصدرا أساسيا من مصادر التنمية المباشرة والمدد الذي لا ينضب لكل أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومن ذلك مد الحركة الحقوقية بالكوادر والعضوية ذات الكفاءات العالية.

وإما الميدان الثالث المغذي للحركة الحقوقية فيتمثل في تجانس المجتمع التونسي والدرجة المرتفعة لتناغم ووحدة نسيجه الاجتماعي والثقافي خلافا لأغلب المجتمعات العربية و المغاربية الأخرى التي تشقها صراعات وخلافات طائفية و دينية وعرقية متعددة تعرقل بشدة مشاريع بنائها الوطني وتحريرها من قيود الاستعمار والتخلف . وقد أبرزت الأحداث التاريخية للعقود الأخيرة دور هذه المعيقات خاصة في لبنان والعراق واليمن وسوريا والسودان بصفة حادة وعنيفة في بعض الأحيان وبصفة أقل حدة في كل من مصر والجزائر والمغرب والأردن والسعودية وبقية بلدان الخليج العربي. ويقول المؤرخ الهادي التيمومي في كتابه "كيف صار التونسيون تونسيين"2013) " إن اتونسيين نتاج مهجن ومعاد التهجين لآلاف وآلاف المصاهرات المتنافرة= بربر, عرب, أتراك , أوروبيون...الخ. لقد كانت تونس قادرة علي صهر كل هذه العناصر في بوتقتها, وهي بجسمها الترابي قوة قارية وبسواحلها الطويلة وبواجهتيها علي البحر قوة بحرية والبحر عامل تطوير عظيم للحضارة , و"السند باد البحري"ممثلا في شخص التاجر هو الصانع الحقيقي الرئيسي لتاريخ البلاد . وتبدو تونس بجسمها الصغير وكأنها كائن ضعيف إ لا أنها و بإنجازاتها الحضارية ....كائن قوي, وهو ما جعل ساسة العالم يحسبون لها ألف حساب " ويواصل المؤرخ محاولة مسكه بالهوية التونسية فيقول= " سيطر عليها الغزاة لآماد طويلة من كل حدب وصوب بقوة أسلحتهم لكنها سيطرت عليهم بقوة شخصيتها الحضارية فتونس أغلب غزاتها وأصبحوا مدافعين شرسين عنها , فتونس لم تفن أبدا في غزاتها بل أن غزاتها هم الذين ذابوا فيها"{ الهادي التيمومي) . واعتبارا لهذه الميزة الخاصة فقد كانت تونس سباقة في عديد المجالات المدنية والعسكرية { نظريات حنبعل في إدارة الحروب و المعارك تدرس في الأكاديميات العسكرية في عديد بلدان العالم) ولذلك أيضا كانت سباقة في مجال بعث حركة حقوقية وطنية قوية و أصيلة

و الميدان الرابع الممول للحركة الحقوقية هو مجال الثقافة التشريعية والتمرس علي تعلم مهارات الجدل والنقاش القضائي والقانوني اللذان تميزت بهما بلادنا منذ العصور القديمة. وقد نشأت وتطورت عملية الجدل الدستوري والتشريعي هذه مع أوائل الحضارة القرطاجنية حيث صاغت قرطاج سنة 814 ق . م نصا دستوريا قال عنه الفيلسوف اليوناني الكبير أرسطو= "يبدو أن قرطاج تتمتع بدستور جيد , أشمل و أكثر اكتمالا من دساتير بعض البلدان الأخرى في كثير من النقاط , وهو شبيه في بعض النواحي بدستور لاسيد يمون{ عاصمة إسبرطة) . وللحكومات الثلاثة لكل من الكريت وإسبرطة وقرطاج علاقات وثيقة بينها ,, وهي متفوقة علي كل الحكومات المعروفة . ويتمتع القرطاجنيون خاصة بمؤسسات ممتازة , مما يبرهن علي حكمة دستورهم . فهي رغم السلطة الواسعة التي وفرتها للشعب , لم نشهد قط في قرطاج تغييرا للحكومة , كما لم نشهد أي تمرد أو طغيان" { أرسطو = " كتاب السياسة"{ تجميع وترجمة الفرنسية بارتيليمي سان هيلار , الطبعة الثالثة , باريس سنة 1874) . . ووفر دستور قرطاج الجديد للبلاد استقرارا سياسيا واجتماعيا لم تعرفه الدول الأخرى. وحسب أرسطو فإن قرطاج هي أول جمهورية في التاريخ البشري.

وفي العهد الإسلامي لعب الفقهاء والقضاة التونسيون دورا رياديا في الاجتهاد والإصلاح و ملاءمة الشريعة الإسلامية مع متغيرات الواقع السياسي و الاجتماعي. و اشتهر من بين هؤلاء الفقهاء عبد الرحمان بن زياد وقاضي القضاة أبو حنيفة النعمان و الإمام سحنون و ابنه محمد بن سحنون . كما لعب شيوخ الزيتونة في ما بعد أيضا دورا هاما في الاجتهاد التشريعي لاعلي مستوي إيالة تونس فقط بل علي المستوي المغربي والعربي و الإسلامي ككل.

وفي العصور الحديثة أصدرت تونس أول دستور في العالم العربي الإسلامي أثناء إعلان أحمد باي نص "عهد الأمان" سنة 1857 وبعد أربع سنوات أعلن الصادق باي عن صدور دستور 1861 , ولكن وللأسف لم يعمر هذا الدستور طويلا حيث أوقف الباي نفسه العمل به إثر قيام ثورة علي بن غذاهم سنة 1864. ومهد ضعف الدولة وتفكك مؤسساتها لتدخل فرنسا وإعلان حمايتها علي تونس وذلك سنة 1881. وفي القرن العشرين وأثناء حكم الناصر باي طالبت الحركة الإصلاحية سنة 1908 في صحيفتها "تونس الفتاة " سن دستور شبيه بدستور 1861 وفي سنة 1920 قدم الحزب التونسي مشروع دستور في ملحق "تونس الشهيدة" وفي سنة 1922 وقع تقديم عريضة إلي البرلمان الفرنسي تطالب بتمكين تونس من التمتع بدستور يتضمن حكومة مسؤولة أمام البرلمان وكل مؤسسات الدولة الشبيهة بمؤسسات الدولة الفرنسية. ووقع رفض العريضة بتاريخ 5 جويلية 1922 . وخلال حكم منصف باي وفي شهر أوت سنة1942 وفي مذكرة المطالب الست عشرة 16 تناول منصف باي نقطة المسألة الدستورية واقترح تشكيل مجلس تشريعي استشاري. وخلال حكم الأمين باي وفي سنة 1951 اقترح الباي في خطاب العرش تشكيل ملكية دستورية .

وعند الاستقلال أصبح لتونس دستور ألغي حكم البايات وأعلن النظام الجمهوري وذلك سنة 1959 . ووقع تنقيح هذا الدستور في عدة مناسبات حتي وقعت ثورة 2011 التي أوقفت العمل به و انتخبت مجلسا تأسيسيا صوت في 26 جانفي 2014 علي مشروع دستور جديد وهذا الدستور نفسه هو الآن محل نقد و رفض شديدين ,, وتتضمن خارطة الطريق الذي اقترحها الرئيس قيس سعيد بتاريخ 13 ديسمبر 2021 تقديم مشروع دستور جديد سيعرض علي استفتاء شعبي إلكتروني{ وهذه بدعة تونسية جديدة)

لكن لا بد من التنويه بأن ما يميز دستور 2014 وما يمثل أهم نقاط قوته هو الباب الخاص بالحقوق والحريات حيث تضمن عددا هائلا من الفصول تتعلق كلها بضمان الحقوق والحريات = من الفصل 21 إلي الفصل 30 ويضاف الي هذه الفصول فصل 33 الخاص بالحريات الأكاديمية والفصل 42 المتعلق بالحق في الثقافة بالإضافة إلي ذلك فإن الدولة التونسية قد صادقت علي أغلب المعاهدات و المواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان كما صادقت علي معاهدة مناهضة التعذيب وعلقت تنفيذ عقوبة الإعدام. و تعتبر الترسانة القانونية و التشريعية التونسية من أكمل وأشمل الترسانات في مجال الحقوق والحريات وهي متقدمة جدا في العالم العربي والإسلامي وفي إفريقيا وبلدان الجنوب بصفة عامة. كما عرفت منظمات المجتمع المدني طفرة كمية ونوعية هائلة حيث كان عددها قبل الثورة 8000 منظمة وأصبح عددها بعد الثورة وفي سنة 2020 ما يفوق 24.144 جمعية.

و بعد التعرض إلي المنابع العميقة والجذور التاريخية والثقافية البعيدة سنحاول في ما يلي تتبع تطور الحركة الحقوقية التونسية في القرن العشرين وخاصة في العقود الخمس الأخيرة. وفي البداية لا بد من القول بأن الرحم الذي تربت فيه هذه الحركة هو الرحم الاجتماعي والفكري المتفرع إلي ثلاثة محا ضن والمتمثلة في= أولا, الحركة النقابية العمالية التي أسسها محمد علي الحامي,, وثانيا, الحركة النسائية التونسية التي مثل كتاب الطاهر الحداد " امرأتنا في الشريعة والمجتمع" شرارة إ انطلاقها ,, وثالثا , الجناح التقدمي في الحزب الحر الدستوري الذي كان الدكتور سليمان بن سليمان أحد أشهر رموزه بالإضافة الي منا ضلي الحزب الشيوعي التونسي وقد أكد كلهم علي الترابط الوثيق بين المسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية. كل هذه المحا ضن كانت تدافع عن الحقوق والحريات وتربط النضال الحقوقي بالنضال السياسي.

فجامعة عموم العملة التونسيين , وهي النقابة التي أسسها محمد علي , كانت تدافع علي حقوق العمال الاقتصادية والاجتماعية أساسا لكن كان ذلك في بداية الحركة فقط ولذلك وبمجرد زرعها لبذور المقاومة والدفاع عن الحقوق فقد تطورت الحركة النقابية التونسية لتعي وبسرعة أنه لا يمكن خوض المعركة الاقتصادية بمعزل عن المعركة السياسية أي المعركة الوطنية وهذا ما عبرت عنه خاصة أدبيات الإتحاد العام التونسي للشغل منذ تأسيسه سنة 1946 . فقد تضمن برنامج الإتحاد إضافة إلي الحقوق الاقتصادية كالحق في الشغل وتحديد ساعات العمل والتمتع بالتقاعد ,الخ,,, المطالبة بالحقوق الاجتماعية كالحق في التعليم و الصحة والسكن اللائق والتأمين علي المرض وحوادث الشغل إلخ,,وكذلك المطالبة بالحقوق الثقافية كاحترام اللغة الوطنية و الشعائر الدينية الإسلامية والتقاليد التونسية الأصيلة . كما ناضل أعضاء الإتحاد وقيادته في سبيل استقلال البلاد , جنبا إلي جنب مع منا ضلي حركة التحرير الوطني بما في ذلك جناحها المسلح . وعند الاستقلال , انخرط الإتحاد مع الحزب الدستوري في بناء مؤسسات الجمهورية الفتية وكان الشريك الأول في كل السلط التشريعية منها والتنفيذية و حتي القضائية ومنذ بداية الستينات تبنت الدولة البرامج الاقتصادية و الاجتماعية للإتحاد في مخططها الأول لتسيير شؤون البلاد . ولم تنقطع هذه الشراكة إ لا بعد أحداث 26 جانفي 1978 وكان الإتحاد يمثل دائما الجناح التقدمي صلب النظام وهو اليوم رافد أساسي من روافد الحركة الحقوقية التونسية.

أما الحاضنة الثانية للحركة الحقوقية والمتمثلة في الحركة النسائية التونسية فقد انطلقت كما أشرنا سابقا مع الجدل الكبير الذي أثاره كتاب الطاهر الحداد "امرأتنا في الشريعة والمجتمع " والذي لقي صدي واسعا لدي النخب النسائية , خاصة في المدن الكبري وفي صفوف التلميذات والطالبات التابعات للمدارس الصا دقية وقد ارتبطت الحركة بهذه الفئة من النساء فكلما ارتفعت نسبة التعليم عند الفتيات كلما اتسعت قاعدة الحركة النسائية ولذلك شهدت هذه الحركة طفرة كمية ونوعية بعد الاستقلال وخاصة بعد تعميم التعليم و إجباريته علي كل التونسيين والتونسيات. لكن وقبل ذلك أسست المناضلة الكبيرة بشيرة بن مراد سنة 1936 منظمة "إتحاد النساء المسلمات" الذي كان يناضل من أجل الدفاع علي حقوق المرأة إضافة إلي مساهمته في معركة الاستقلال الوطني . كما ظهر للوجود في نفس السنة " إتحاد النساء التونسيا ت" وهو فرع من فروع النقابة التي أسسها الحزب الشيوعي التونسي تحت اسم " الإتحاد الاشتراكي للعمال التونسيين" في نفس السنة 1936 , وقد لعبت هذه النقابة وفرعها النسائي دورا كبيرا في تنظيم صفوف المقاومة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية.

وعند الاستقلال أصدر الرئيس الحبيب بورقيبة بتاريخ 13 أوت 1956 "مجلة الأحوال الشخصية " التي مثلت نقلة نوعية في مجال تحرير المرأة لم تعرف البلاد العربية والإسلامية مثيلا لها وتوالت بعد ذلك الإجراءات الإصلاحية فتحصلت المرأة علي حقوقها السياسية في الانتخاب و الترشح للمناصب العليا في السلطة سنة 1957 وجاء قانون التعليم ليعلن سنة 1958 إجبارية تعليم الفتيات مثلهن مثل الفتيان وجاء قانون تنظيم الأسرة وتحديد النسل ليعطي للمرأة حق الإجهاض وكان ذلك سنة 1960 . ومنذ بداية الثمانينات انطلقت بنادي الطاهر الحداد في المدينة العتيقة بتونس العاصمة حركة نسائية شابة ومناضلة تطالب بحق المرأة في التمتع بالمساواة مع الرجل في كل مجالات الحياة ومقاومة كل أشكال التمييز ضد المرأة وأصدرت مناضلات النادي مجلة فكرية شهرية بعنوان "نساء" تدافع علي حقوق المرأة وقضاياها. و تضمنت الأعداد التي صدرت منها مقالات ودراسات قيمة جدا تدل علي وعي عميق وإرادة نضالية قوية. وفي سنة 1989 وقع إسناد التأشيرة القانونية لجمعيتين نسائيتين= الأولي في شهر جانفي وأسندت " لجمعية النساء التونسيات من أجل البحث والتنمية", والثانية في13 أوت من نفس السنة ل" الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات". وبعد الثورة رفعت الضغوطات والعراقيل التي كانت تواجهها هذه الجمعيات وأصبحت تتحرك بصفة أكثر حرية وأكثر شمولا. وصادق المجلس التأسيسي علي حقوق المرأة و أمر بضرورة احترام التناصف في كل عمليات الترشح للانتخابات والتعيينات للمناصب السياسية في كل مؤسسات الدولة كما صادق المجلس التشريعي علي قانون مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة وكذلك قانون مناهضة العنف المسلط علي النساء. لكن مشروع قانون المساواة في الإرث لاقي معارضة شديدة من طرف القوي الإسلامية المحافظة ولم يعرض علي الجلسة العامة للتصويت عليه بدعوي أن هناك نص قرآني صريح . ولو وقع التصويت علي ذلك المشروع لكانت تونس أول بلد عربي إسلامي يصادق علي كامل الترسانة التشريعية والقانونية المتعلقة بحقوق المرأة.

أما الحاضنة الثالثة للحركة الحقوقية في تونس فتتمثل في كثافة وعمق الأبعاد القانونية والحقوقية التي كانت تتميز بها الحركة الدستورية التونسية في قيادتها لحركة التحرير الوطني. ولا غرابة في ذلك إذا عرفنا أن أغلبية القياديين في الحزب الحر الدستوري الجديد الذي يقود هذه المعركة هم من المحامين ورجال القانون , ف فالحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف والهادي نويرة والبحري قيقة والطيب المهيري وعبد المجيد شاكر والقائمة ما زالت تطول وكلهم رجال قانون خريجي كليات الحقوق بفرنسا ومتشبعين بالمناهج القانونية الوضعية وفلسفتها . وقد حضر كل من بورقيبة وسليمان بن سليمان وأحمد بن ميلاد والبحري قيقة ضمن وفد تونسي أشغال مؤتمر الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان وذلك سنة 1931.

وعندما كان السيد الهادي نويرة في فرنسا طالبا بكلية الحقوق إنتمي إلي المنظمة المغاربية لطلبة شمال إفريقيا وأسس جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات وتبوأ منصب كاتبها العام من سنة 1935 الي سنة 1938 تاريخ عودته الي الوطن. ويمكن اعتبار هذه التجربة تاريخيا أول محاولة في تنظيم حركات الدفاع الحقوقية في تونس. وفي سنة 1949 أسس الدكتور سليمان بن سليمان " اللجنة التونسية من أجل الحرية والسلم" وترأس هيئتها وكانت تدافع علي المناضلين السياسيين وتطالب بإطلاق سراح المساجين الوطنيين كما كانت تناهض سياسات الحرب الباردة التي كانت تشعلها آنذاك القوي المعادية للسلم والوئام بين المعسكرين المتوا جهين آنذاك المعسكر الاشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي والمعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. كما أسس سليمان بن سليمان سنة 1967 "لجنة التضامن مع الشعب الفيتنامي" وتعرض بسبب نشاطاته الحقوقية والسلمية هذه إلي العنت والقمع فوقع سنة 1950 فصله من المكتب السياسي للحزب وفي سنة 1963 وقع توقيف جريدته " منبر التقد م" وعرض علي المحاكمة بتهمة بث الفتنة وفي سنة 1967 وقع طرده من عمله كطبيب في مستشفي الحبيب ثامر. لكن الرئيس

بورقيبة زاره في منزله سنة 1973 بحثا علي المصالحة والتراضي. وهكذا مثلت هذه التجارب إحدى أهم المنابع التي تغذت منها الحركة الحقوقية التونسية. وعرفت حركتنا هذه تطورا هاما مع تطور سياسة الاستبداد والتفرد بالسلطة التي مارسها الحزب الدستوري وبورقيبة نفسه بداية من الستينات وبداية بروز حركات المعارضة وخاصة حركة اليسار الجديد وهكذا برزت منذ نهاية الستينات لجان الدفاع عن سجناء الرأي , وأول بادرة في هذا المضمار تمثلت في تكوين لجنة الدفاع عن محمد بن جنات الذي وقع الحكم عليه بعشرين سنة أشغال شاقة نتيجة مشاركته في مظاهرات جوان 1967 وتطورت بعد ذلك الحركة إثر تبني منظمة العفو الدولية والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان للمعتقلين السياسيين التونسيين علي المحاكمات الجائرة التي أقيمت في أوت 1968 و المحاكمات التي تلتها في السبعينات { محاكمات 72 و 74 و 75) وجاءت بعد ذلك سلسلة المحاكمات الكبري التي تعرض لها النقابيون علي إثر أحداث 26 جانفي 1978 الدموية . وانطلقت في الثمانينات موجات محاكمات حركة الاتجاه الإسلامي. وكلما ازداد القمع ازدادت الحركة الحقوقية قوة وعنفوانا . و برزت للوجود سنة 1977 الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان, وتأسس عام 1981 فرع تونس لمنظمة العفو الدولية وتحصل المعهد العربي لحقوق الإنسان علي التأشيرة سنة 1989. وتشكلت في نفس الفترة جمعيات أخري مثل المجلس الوطني للحريات ومنظمة مناهضة التعذيب وبعض الجمعيات الإسلامية مثل جمعية مساندة المساجين السياسيين كما برزت للوجود عديد المنظمات المختصة مثل منظمة الفصل 19 لحرية الصحافة و الائتلاف التونسي لمناهضة عقوبة الإعدام ومنظمة صحافيون بلا حدود و أطباء بلا حدود ومحامون بلا حدود ومنظمة مناهضة العنصرية و الاتجار بالبشر . ومن أهم الجمعيات التي برزت بعد الثورة جمعية " المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية " الذي ما فتئ يقوم بمجهود ات بحثية ودراسات ميدانية وبرامج تكوين ذات قيمة مضافة علمية و توثيقية رفيعة المستوي ومتميزة جدا .

و احتوي دستور 2014 إضافة الي البنود المتعلقة بالحقوق والحريات والتي تعرضنا لها في ما سبق من هذا النص, جملة من الهيئات الدستورية المعنية بضمان وحماية هذه الحقوق والحريات ونصت علي ذلك الفصول التالية:

الفصل 126 = الهيئة العليا للانتخابات

الفصل 127 = الهيئة العليا للإعلام و الاتصال السمعي البصري

الفصل 128 = الهيئة العليا لحقوق الإنسان

الفصل 129 =هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة

الفصل 130 = هيئة الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد

إن إدراج هذه الهيئات ضمن دستور البلاد وضبط مهامها في قوانين خاصة بكل هيئة منها يعني أن الدولة أصبحت هي الضامن الاول للحقوق والحريات وهي المسؤولة الأولي علي تطبيقها واحترامها . وهذا تحول نوعي تاريخي في مسيرة الحركة الحقوقية في بلادنا ويعتبر من منجزات ثورتنا العظيمة والتي يصعب جدا التراجع عنها نظرا لتشبث كل مكونات المجتمع المدني بها واستعداده التام للذود عنها وحمايتها والتضحية بكل الغالي والنفيس من أجل المحافظة عليها وتنميتها وتطويرها . لقد تمرست الحركة الحقوقية علي أساليب المواجهة المتعددة وإجراءات الوقاية والدفاع وعرفت خلال العقود الماضية , سواء في العهد البورقيبي أو في عهد زين العابدين بن علي , أنواعا شتي من العسف و الاعتداءات وتعرضت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان خاصة لعديد المناورات والمحاولات من أجل السيطرة علي هياكلها المركزية وفروعها الجهوية كما تعرضت للمحاكمات الجائرة ووقعت محاصرة مقراتها وتم غلقها في عديد المناسبات وتعرض منا ضلوها إلي شتي أنواع القمع و الاضطهاد و الاعتداءات بالعنف من طرف أعوان الأمن. و رغم صمود الحركة وحفاظها علي هياكلها وروحها النضالية إلا أن هذا الحصار اللصيق والمستمر أنهك قواها وعزلها خاصة عن القواعد الشعبية الواسعة وعرقل تطورها الطبيعي. أما بعد الثورة وبزوال هذه المعيقات وجدت الحركة الحقوقية نفسها في حالة ضعف بنيوي وأمام تحديات وإشكاليات جديدة ليس من اليسير إيجاد الحلول الملائمة لها . وسوف نحاول في ما يلي تشخيص بعض أهم هذه التحديات و الإشكاليات.

و تتمثل الإشكالية الأولي في مساهمة الحركة الحقوقية ضمن منظمات المجتمع المدني في تحديد الخيارات والمهام التاريخية المطروحة علي الشعب التونسي في ظل التحولات الثورية الشاملة التي تمر بها البلاد وما تفرضه هذه التحولات من استحقاقات وموازين قوي جديدة. إن نخب وقادة منظمات المجتمع المدني اليوم تجد نفسها أمام مسؤولية معالجة عدد من القضايا المستجدة والتي يطرحها الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الذي أوجدته الثورة وليس لهذه المنظمات بهذا الواقع الجديد سابق دراية أو خبرة . ونظرا إلي أن إحدى ميزات ثورتنا هي أنها لا تخضع الي قيادة سياسية بعينها ولا تمتلك خطا إستراتيجيا محددا , فبقدر ما تمثل هذه الميزة فرصة للقوي الثورية أن تبدع وأن تقدم للعالم نموذجا غير مسبوق من الهندسة الاجتماعية والسياسية المبتكرة والمتلائمة مع ظروف العولمة المعاصرة بقدر أيضا ما تعرض البلاد ومصالح الطبقات الكادحة إلي شتي أنواع الابتزاز و الإنتهازية والزيغ عن الأهداف الحقيقية للثورة.

و للأ سف فإن هذا السيناريو الكابوس هو الذي وقع في كل من تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا وكل البلدان التي عرفت هذا الزلزال الثوري. ومنذ نتائج أول انتخابات تشريعية ورئاسية نظمت سنة 2011 فهمت أغلب منظمات المجتمع المدني والحركة الحقوقية أن الثورة قد وقع طعنها من طرف قوي الثورة المضادة وأن المسيرة لإعادتها الي السكة الصحيحة ستكون شاقة ومضنية وطويلة. وذلك ما بادرت به أغلب هذه المنظمات منذ سنة 2012 وما زالت الي يومنا هذا تواصل المسيرة من أجل تصحيح المسار. و الإرتبا ك الذي تعاني منه نخب المجتمع المدني اليوم لا يقل كثيرا عن الارتباك الذي تعاني منه كل نخب المجتمع السياسي والفكري في محاولاتها المتكررة من أجل إنقاذ البلاد من الأزمة التي تردت فيها , و إعادة وضع قطار الثورة علي سكته الصحيحة.

ويتمثل التحدي الثاني الذي تواجهه الحركة الحقوقية بعد الثورة في التمكن من ضبط إستراتيجية للتوقي من مخاطر الاختراقات الإنتهازية والانحرافات وآفة الفساد المالي والأخلاقي.

إن الوعي بالدور المحوري والحاسم الذي يقوم به المجتمع المدني قد شمل كل القوي السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في البلاد وخارجها وأصبح هذا الحقل الاجتماعي محل أطماع وتجاذبات كل القوي الداخلية والخارجية , سواء كانت من بين القوي المساندة للثورة أو القوي المضادة. وتقوم هذه الأخيرة بكل ما في وسعها من أجل التموقع وكسب الأنصار وتدفع في ذلك أموالا طائلة ليست في متناول قوي الثورة . وتستغل حالة الانفتاح الديمقراطي وضعف أجهزة المراقبة التابعة للدولة والقضاء وبعض الثغرات التشريعية والقانونية لكي تبعث أكبر عدد ممكن من المنظمات التابعة لها وان تخترق منظمات أخري . وقد دخلت في سباق محموم من أجل التغلغل في الأوساط الشعبية تحت غطاء العمل الاجتماعي والخيري مستغلة في ذلك المساجد ودور العبادة كما تعمل علي بث الدعاوي الهووية و الشوفينية المتشددة من أجل إحكام السيطرة علي الفئات الهشة والأحياء المعدمة والفقيرة. ويساهم في ذلك أيضا بعض رجال الأعمال الفاسدين من المضاربين وذوي الثروات المشبوهة و أصحاب القنوات التلفزية والصحفية المحترفة في الدعاية المضادة للثورة والحرية . وتتعرض كل الحركات النقابية والحقوقية والسياسية إلي محاولات الاختراق والترويض والزيغ بها عن أهدافها الأصلية في سبيل خدمة أجندات وأغراض مشبوهة ومعادية للديمقراطية وللوطن. وفي ظل هذه الأجواء الملوثة أصبحت البلاد مرتعا مفتوحا لكل المغامرين وأعوان المخابرات والجواسيس.

إن المطلوب من كل القوي الديمقراطية المناضلة حقا من أجل المساهمة الفعلية في تحقيق استحقاقات الثورة وتنمية مؤسسات المجتمع المدني والحركة الحقوقية أن تعي تمام الوعي بمدي خطورة هذه المؤامرات والدسائس وأن ترفع من درجة يقظتها إلي المستوي المطلوب حتي تتمكن من حماية نفسها والتوقي من هذه الآفات و الجوائح وتقوية أجهزة مناعتها حتي تستطيع الاضطلاع بالمهام الثقيلة الموكولة إليها.

أما التحدي الثالث الذي تواجهه الحركة الحقوقية فيتمثل في القدرة علي إيجاد الحلول الملائمة للخروج من الحصار النخبوي الذي فرضته عليها السياسات القمعية التي عانت منها خلال عقود الإستبداد. فرغم عراقة منظما ت المجتمع المدني التونسي وتجذ ر الحركة الحقوقية في البلاد , إلا أن سياسة القمع والرقابة اللصيقة والمنع من النشاط والحصار البوليسي التي ما رستها السلطة سواء أثناء حكم بورقيبة أو أثناء حكم بن علي قد قلصت إلي حد كبير من دور هذه التنظيمات وأضعفت قدرتها علي التأ طير مما أدي إلي بقاء فئات اجتماعية واسعة في الأرياف والمدن خارج دائرة أي شكل من أشكال الإحاطة و التأ طير السياسي والحقوقي وكما تطور الاقتصاد الموازي وشبكات التهريب والبناء الفوضوي و تنا مت البطالة وهشاشة الشغل و اتسعت رقعة الفئات الاجتماعية المهمشة فقد تطور عجز منظمات المجتمع المدني في الإحاطة بهذه الفئات الواسعة والتي أصبحت تلامس نصف تعداد المجتمع ككل وأصبحت هذه الشرائح الاجتماعية عرضة لكل المخاطر و الانحرافات مثل تعاطي المخدرات والعصابات المنظمة والسرقة وشبكات الدعارة والمتاجرة بالأطفال والنساء وغيرها من الجنح والجرائم ...وقد وجد الإرهاب والتعصب الديني والعنف في هذه الأوساط حقلا مواتيا وخصبا ليعشش فيه وينتشر وينظم خلايا وشبكات الإرهاب التي ارتفع عدد أعضائها من المئات إلي الآلاف و أصبحت تمثل خطرا حقيقيا علي السلم الاجتماعي و الأمن القومي. ولذلك أصبح المطلوب من قوي المجتمع المدني وحركة حقوق الإنسان الإنكباب الجدي لدراسة هذه المسألة الشائكة وتشخيصها بصفة دقيقة والبحث عن الحلول العلاجية الملائمة لها . إن مستقبل الوطن والثورة والأجيال القادمة مرتبط , وإلي حد كبير , بمدي قدرة القوي الوطنية والديمقراطية علي مواجهة هذه الوضعيات الصعبة و إيجاد الحلول المناسبة لها قبل أن تستفحل وتصبح خارج القدرة علي السيطرة. أما التحدي الرابع أمام المجتمع المدني عامة والحركة الحقوقية خاصة فيتمثل في كيفية ترسيخ ثقافة المواطنة وقيم السلوك المدني والحضاري صلب أوسع الفئات والشرائح الاجتماعية. فقد حقق شعبنا خطوات هامة علي طريق بناء مجتمع متوازن ومثقف ذو قيم مدنية وحضارية أصيلة وذلك بمجهودات كل من المؤسسة التربوية والجامعة ومنظمات المجتمع المدني والعناية بالأسرة والثقافة , إلا أن القيود والأزمات التي مرت بها البلاد خلال العقود الأخيرة قد أعاق عملية التقدم والبناء في هذا المجال. وقد عرت الثورة والحراك الاجتماعي الكبير الذي عرفته البلاد منذ سنة 2011 النواقص والتشوهات الكثيرة والخطيرة التي ما زالت تشوب سلوكنا المدني وروح المواطنة عندنا. فقد كشفت الثورة ما كان مستورا بطلاء رفيع من الغشاء الدعائي الكاذب حول البلد الآمن الذي يطيب فيه العيش وحول مجتمع الرفاهية والتقدم والمساواة وغير ذلك من الشعارات الكاذبة والمضللة , كما اظهرت الثورة العديد من السلوكيات المتخلفة والسلبية مثل سلوكيات التعصب القبلي و الجهوي والعنف المسلط علي الفئات الضعيفة كالأطفال والنساء وذوي الإعاقات , و الاعتداء علي الممتلكات العمومية والخاصة والسرقة وعدم احترام أبسط قواعد السلوك الاجتماعي السليم والأخلاق العامة. وقد عرفت بعض قرانا وأحيائنا حالات مفزعة من الانفلات الأمني و الاجتماعي لم نكن نتصور سابقا حدوثها في بلادنا , وقد ذهب ضحية هذا الانفلات عدد كبير من المواطنين الأبرياء إضافة إلي الخسائر المادية الهامة والجسيمة.

إن انكشاف مثل هذه النواقص والعورات ومدي انتشارها في أوساط واسعة من مجتمعنا يجعلنا نقدر حجم المجهودات التي يجب علينا القيام بها لمقاومة مثل هذه العقليات المريضة والمتخلفة وأن مسيرتنا التربوية والثقافية من أجل بناء روح المواطنة والسلوك المدني المتحضر ما زالت طويلة وشاقة وعلينا أن نراجع أنفسنا مراجعة صارمة ودقيقة حتي نقضي جذريا علي هذه العقليات والسلوكيات المشينة والسالبة للكرا مة

المراجع =

عبد اللطيف الحنا شي، "*الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها*"

ورقة قدمت في مؤتمر الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي , تنظيم مركز الأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة, قطر{ 19 ...21 أفريل 2011)

رضا خماخم، "الجمعيات في تونس \ دراسة حول الجوانب القانونية للنشاط الجمعياتي" .مطبعة شركة لوريس للطباعة المنطقة الصناعية بقصر السعيد 2006 تونس

المنصف وناس،"الحياة الجمعياتية في المغرب= التاريخ والآفاق \ الجزائر , المغرب الأقصى, تونس

المجلة العربية لحقوق الإنسان \ إصدار المعهد العربي لحقوق الإنسان, تونس 1996

العربي شويخة و إريك قوب،" منظمات الدفاع علي حقوق الإنسان في المفهوم السياسي التونسي \ معارضين حقيقيين أو مجرد ذريعة للسلطة" .منشورات المركز الوطني للبحوث الاجتماعية 2009. باريس

كامو ميشال،" تونس بعد عشرين عاما، ماهي حقيقة بن علي؟" منشورات المركز الوطني للبحوث الاجتماعية \ السنة المغربية , 2008

كامو ميشال وجا يسار فا نسا ن،" المتلازمة الاستبداد ية، السياسة في تونس من بورقيبة إلي بن علي" منشورات مطابع العلوم السياسية . باريس 2003

ماريا جوليا أماداسي جوزو، "تاريخ قرطاج " باريس . 2007

أرسطو، "كتاب السياسة " تجميع وترجمة للفرنسية= لبارتيليمي سان هيلا ر. الطبعة الثالثة. باريس 1874

الهادي التيمومي ،" كيف أصبح التونسيون تونسيين ؟" منشورات دار محمد علي للنشر. صفاقس، تونس

محمد الحبيب مرسيط ،"*دور منظمات المجتمع المدني في الثورة التونسية* " دراسة صدرت في مؤلف جماعي نشر تحت عنوان "الحركية الاجتماعية في تونس بعد الثورة" مطبعة محمد علي الحامي، صفاقس، تونس.